

# الاقتصاد الأخضر لمواجهة تحديات التنمية المستدامة

## (دراسة مقارنة لتجارب تونس وال سعودية)

نيازي كمون

أستاذ مشارك في العلوم الاقتصادية  
جامعة صفاقس-تونس  
Niazi.KAMMOUN@gmail.com

زياد العكروت

أستاذ مشارك في العلوم الاقتصادية بجامعة الملك خالد  
كلية الأعمال-المملكة العربية السعودية  
zakrout@kku.edu.sa

قبول البحث: ٢٠٢٠/١١/١٨

مراجعة البحث: ٢٠٢٠/٩/٧

استلام البحث: ٢٠٢٠/٧/١٧

DOI : <https://doi.org/10.31559/GJEB2021.10.1.2>



This file is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International](#)



## الاقتصاد الأخضر لمواجهة تحديات التنمية المستدامة (دراسة مقارنة لتجارب تونس وال سعودية)

زياد العكروت

أستاذ مشارك في العلوم الاقتصادية بجامعة الملك خالد- كلية الأعمال- المملكة العربية السعودية  
zakrout@kku.edu.sa

نيازي كمون

أستاذ مشارك في العلوم الاقتصادية- جامعة صفاقس- تونس  
Niazi.KAMMOUN@gmail.com

استلام البحث: ٢٠٢٠/٧/١٧ مراجعة البحث: ٢٠٢٠/٩/٧ قبول البحث: ٢٠٢٠/١١/١٨ DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2021.10.1.2>

### الملخص:

أعدت هذه الورقة البحثية من أجل تقديم تحليل دقيق لخصائص تجارب تونس و السعودية في ميدان الاقتصاد الأخضر اللذين يعتبران من التجارب الجيدة في الوطن العربي التي يمكن الاستفادة منها حيث سعت كل حكومة إلى وضع إستراتيجية ساهمت في تدعيم الإدارة الرشيدة للموارد المائية وتحقيق المطابقة مع القوانين البيئية في دعم (البيولوجيا). لعل النقطة المضيئة في التجربة التونسية تتلخص في تبني فكرة السياحة البيئية التي تستوجب توفير الاستثمار اللازم لتأهيل المناطق الموجودة فيها، وتحسين أو بناء البنية التحتية اللازمة لتيسير وصول السياح إليها، بينما يمكن الطابع الابتكاري في تجربة العربية السعودية في تبني لخطط الطاقة المتتجدة وخفض نسبة انبعاث الغازات والكاربون وتقديم نموذج طاقة متتنوع ومستدام وجاذب للاستثمارات. وعلى الرغم من أهمية هذه المجهودات المبذولة، لكننا نعتبر أن البلدان لا يستغلان جميع مواردها في الاقتصاد الأخضر، وهذا بالتالي يصادد خسارة العديد من الفرص في هذا المجال. لذلك نرى من الصالح تعزيز الشراكة بين الدولتين في مجال الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، وضبط آليات التعاون بينها في المجال البيئي لاسيما في ما يخص تبادل الخبرات وقطاع الطاقة المتتجدة والتصرف في النفايات وتكنولوجيا البيئة بما يخدم المصلحة المشتركة. إن اعتماد الاقتصاد الأخضر يستوجب توجيه الاستثمارات إلى استخدام الأمثل والأكثر فعالية للموارد الطبيعية من أجل زيادة عائداتها الاقتصادية وخلق فرص العمل وإيصال الفوائد إلى جميع شرائح المجتمع، مع الحفاظ على البيئة والتحقق من استدامة الموارد الطبيعية في التجدد.

**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد الأخضر؛ التنمية المستدامة؛ الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية؛ تونس؛ المملكة العربية السعودية.

### المقدمة:

في ظل التغيرات والمستجدات بشأن السياسات الاقتصادية الدولية وما يشهده العالم من تغيرات مناخية، أصبح الاقتصاد الأخضر موضع اهتمام كبير وجد اليوم في كثير من البلدان. فالعالم كله مهتم بتداعيات مشكلة الاحتباس الحراري وظهور ظاهرة الدفيئة نتيجة تصاعد غاز ثاني أكسيد الكربون. كما ساعدت الأزمات الاقتصادية الراهنة الناتجة عن تغير المناخ وأزمة الطاقة وأزمات المياه والغذاء للتفكير في إعادة هيكلة الاقتصاديات بصورة جذرية. فالتشجيع على استخدام الطاقة الخضراء وحفز النمو الأخضر يساعدان على إيجاد وظائف خضراء والعمل على استدامتها.

إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ليس قراراً فوقياً وإنما هي عملية طويلة وشاقة وجهد مكثف لكل الأطراف من القمة إلى القاعدة وهي تشتمل تقييم انعكاسات سياسات تغير المناخ على العمالة لمساعدة الدول لتبني خيارات تتلاءم مع ظروفها وخططها الوطنية. ومن هذا المنطلق، سعت العديد

من البلدان العربية إلى مراجعة السياسات نحو الاهتمام بالتنمية الريفية وقطاع المياه من جهة واعتماد تكنولوجيات الإنتاج أكثر نظافة وكفاءة. ويبيّن التصدى لمشكلة النفايات وتدويرها بما هو مفيد وصديق للبيئة هاجس يمس كافة البلدان في العالم. وبذلك، يمثل الاقتصاد الأخضر فرصة لنقوية الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على أمن الطاقة والتخفيف من وطأة الفقر.

تطير أهمية هذا البحث للدول العربية ذات ٣٧٧ مليون نسمة من إجمالي تعداد سكان العالم البالغ ٧,٧ مليار نسمة<sup>١</sup> حاجتها الملحة في الأخذ بعين الاعتبار هذا التحول بصفة جدية. إذ لا تزال المنطقة العربية تواجه تحديات عديدة في السعي إلى اعتماد مبادئ التنمية المستدامة (ربع السكان يعيشون من الفقر ويعيش ٦٧٪ منهم في المناطق الريفية كما أن ٥٠ مليون إنسان لا يحصلون على مياه شرب نقية). إن الزيادة السريعة في عدد السكان (٤,٢٪ بينما المعدل العالمي ١,١٪)، وندرة المياه، ومشاكل الأمن الغذائي (نتيجة تدهور مستمر في الأراضي الزراعية دمر ما نسبته ٣٤٪ من الأراضي الزراعية المروية)، وأمن الطاقة، وتدور البيئة (٩٧ مليون إنسان غير موصول بشبكة الصرف الصحي)، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة في مختلف القطاعات هي من الضغوط التي تعيق تنفيذ السياسات المتكاملة في المنطقة. وقد تفاقم الوضع بسبب الأزمات العالمية وتداعياتها على المنطقة (نسبة البطالة تصل إلى ١٧٪ وتصل إلى ٣٠٪ بين الشباب).

لعل معاينة سريعة ل موقف الدول العربية حيال التحول نحو الاقتصاد الأخضر، نلاحظ أنها كانت متفاوتة ومتنوعة وذلك حسب اهتمامات أولويات كل دولة وفقاً لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية تراوحت ما بين وضع الاستراتيجيات الشمس، الرياح، الكهرباء) الوطنية واستغلال الطاقات البديلة (والاهتمام بالمحميّات الطبيعية والمحافظة على البيئة، ومهما تعددت الغايات أو اختلفت فإنها في تؤدي بالضرورة إلى نتائج إيجابية سواء على فرص الاستخدام والتشغيل أو تحسين قدرات المورد البشري، أو توفير العمل اللائق، وفي المحصلة المائية فهي تعد خطوات مهمة على طريق تحقيق التنمية المستدامة على المدى المتوسط والطويل.

بغض النظر عن الطريق الذي سيسلكه أي من البلدان لتحقيق الاقتصاد الأخضر، فإن التحول بوسعيه أن يتيح منافع كثيرة، في مجالات توفير الأمن في مجال الغذاء والطاقة والمياه. لذلك كان لزاماً على جميع الدول أن تضع رؤية أو إستراتيجية لدعم اقتصاديّاتهم بتفعيل منظومة الاقتصاد الأخضر للحفاظ على ما تبقى من موارد والعمل على استدامتها واستغلالها على الوجه الأمثل تفادياً للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناتجة عن تغير المناخ وأزمة الطاقة وأزمات المياه. فالاقتصاد الأخضر هو خيار حقيقي متاح أمام جميع شعوب الأرض وليس مظهراً من مظاهر الترق في الدولة المتقدمة.

تعتبر التجربة التونسية رائدة في هذا المجال حيث سعت إلى وضع إستراتيجية تقوم على توفير أحد التكنولوجيات البيئية ووضعها تحت ذمة النسيج الاقتصادي لتأهيل المؤسسات بيئياً ودعم الانتقال نحو إقتصاد أخضر مع تحقيق النجاعة للاقتصاد. كما قامت بتركيز آليات تمكن من مصاحبة المؤسسات لتوجّي تقنيات متقدمة للإنتاج الأنظف من جهة وحثّها على التحكم والتصرف الأمثل في النفايات الصناعية للحد من التلوث من المصدر وترشيد استهلاك المواد الأولية من جهة أخرى. وقد ساهم ذلك في التقليص من تأثيرات أنشطتها على المحيط. كما ساهمت الإدارة الرشيدة للموارد المائية وتحقيق المطابقة مع القوانين البيئية في دعم (الإيكولوجيا) بالمناطق الصناعية ودعم السياحة المستدامة. أما العربية السعودية، فهي ترى في الاقتصاد الأخضر فرصة متجاهلة للإستثمار في رأس المال الطبيعي. ولئن مثل الاقتصاد الأخضر بدليلاً للاقتصاد البني المبني على الاقتصاد الأحفوري والملوث للبيئة<sup>٢</sup>، فإن هذا التغيير لن يحصل حتماً في المدى القصير، إذ سيجيّد البترول عنصراً رئيسياً في مزج الطاقة لعقود قادمة، ليس للسيارات فقط، بل للطائرات والبواخر العملاقة، التي تحتاج إلى وقت أكبر لتعصّير وتطوير أنظمة محركات جديدة لها، تعتمد على الميادروجين على سبيل المثال. وسيجيّد للبترول دائمًا استخدامات كبيرة خارج نطاق الطاقة، لإنتاج مواد كثيرة وذات أهمية.

بناءً على ذلك، وضعت العربية السعودية خطة للنهوض الوطني تحمل في طياتها كل دعائم الاقتصاد المستدام تقوم أساساً على استثمار عائدات الموارد الطبيعية ومنتجاتها دون استنزاف رأس المال. فالباحث في سبل النمو الأخضر الذي بدا ضرورياً لاستمرار في الاستفادة من البترول على الوجه الأفضل ولأطول مدة ممكنة من خلال استثمار دخل النفط لبناء مجتمع المعرفة والتكنولوجيا وتنوع الاقتصاد حتى لا يبقى الاقتصاد السعودي معتمداً على السلع ذات القيمة المضافة المنخفضة، والسرعة التأثر بمتغيرات السوق العالمية. كما ضمت هذه الخطط عوامل مساعدة لإنجاح عملية تنوع الاقتصاد، أبرزها تنمية القوى البشرية المحلية، وتشجيع الابتكار في مجتمع يقوم على المعرفة وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية.

<sup>١</sup> صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٢٠، «تقدير حالة سكان العالم ٢٠٢٠».

<sup>٢</sup> الاقتصاد الأحفوري هو اقتصاد يعتمد على استغلال المواد الأحفورية كالفحم الحجري، والفحم النفطي الأسود، والغاز الطبيعي، ومن البترول. والمصطلح المقابل للطاقة الأحفورية هو الطاقة المتتجدد التي لا تنضب أثناء فترة طويلة من الزمن عند استعمالها، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية، بل تتجدد باستمرار.

## سئلة الدراسة:

بما أن هذين البلدين يشهدان انطلاق مبادرات جادة في مجال الاقتصاد الأخضر، يتبارى إلى أذهاننا التساؤل التالي: كيف يساهم هذا الأخير في حماية البيئة بغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان ذات اقتصاديات مختلفة هيكلياً؟ وتفرع منه أسئلة فرعية:

١. ما هو واقع التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في كل من تونس والعربية السعودية؟
  ٢. إلى أي مدى شكلت الصناعة الخضراء وسيلة للوصول إلى التنمية المستدامة؟  
وللإجابة عن هذا التساؤل نطرح الفرضيات التالية:

### **الفرضية الرئيسية:**

ظهر الاقتصاد الأخضر استجابةً لأزمات متعددة، ويهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية. فهو على الفصل بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية وبين النمو الاقتصادي، ويفسح المجال لاعتماد عمليات استهلاك وإنتاج مستدامة عن طريق مشاريع صديقة للبيئة وباستخدام تكنولوجيات جديدة في مجال الطاقات المتجدد والنظيفة، مما يفضي إلى زيادة نصيب القطاعات الخضراء من الاقتصاد. وله أبعاد متعددة:

٣. بعد اقتصادي: من خلال تحسين معدلات النمو الاقتصادي لمحاربة الفقر.
  ٤. بعد إجتماعي: ويركز على المشاركة وتحسين التعليم والتدريب والحكومة الجيدة والعدالة الاجتماعية.
  ٥. بعد بيئي: يحد من التدهور البيئي.

وهذه الأبعاد متربطة وتشكل الأساس لتحقيق التنمية المستدامة كوسيلة وليس غاية ويعزز التنافسية الاقتصادية ويخلق فرص عمل ويجلب الاستثمارات ويدعم الابتكار والمعرفة ويعزز الأمن الوطني في مجال الطاقة والبيئة.

## **الفرضيات الفرعية:**

١. الاقتصاد الأخضر يعد ضماناً للحاضر وأماناً لمستقبل الأجيال.
  ٢. تونس والعرب السعودية، كباقي الدول، مهتمتان بهذا التوجه حيث حققتا عدة إنجازات واستثمارات في هذا الإطار.

همة الدراسة:

كان الأداء الفعلي للاقتصادات العربية سيئاً خلال العقود الأربع الماضية. وقد تبنت البلدان العربية نماذج جريئة للنمو الاقتصادي، لكنها في هذا السبيل قوضت التقدم في المسائل الإجتماعية و البيئية. وأسفر ذلك عن أشكال من الفقر والبطالة وتهديدات الأمن الغذائي والمائي والتدهور البيئي. هذه التواقص لا تم بالضرورة عن معوقات طبيعية، بل هي نتائج خيارات سياسية. لذلك، حضي موضوع الاقتصاد الأخضر بالدراسة والاهتمام والبحث، نظراً للدور الهام الذي يلعبه في كافة الاقتصاديات، سواء كانت نفطية (العربية السعودية) أو غير نفطية (تونس)، لأنه يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية والعمل على استدامتها واستغلالها على الوجه الأمثل من أجل تحقيق تنمية مستدامة. من هذا المنطلق تتجه دراستنا حول إمكانية الدول الاقتصاد الأخضر والاعتماد في الصناعة والاستثمار على الطاقات الجديدة والمتعددة مثل الرياح والطاقة الشمسية من أجل تحقيق تنمية مستدامة ترافقها آثار بيئية نظيفة غير ضارة وأثار اجتماعية لإعادة التوازن البيئي وتذليل الفجوة بين الأغنياء والفقare.

هداف الدراسة:

تهدف الدراسة لإيجاد سبل واستراتيجيات قوية لتطبيق الاقتصاد الأخضر في كل من تونس والعرب السعودية من أجل تحقيق تنمية مستدامة وتشجيع الاستثمار وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء من أجل حياة كريمة، كما تهدف هذه الدراسة لتوضيح أفضل السبل التي تساعده للوصول إلى التنمية المستدامة باستخدام الطاقة النظيفة. وعموماً تهدف الدراسة إلى الآتي:

١. تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي من خلال تخفيف المخاطر البيئية وحالات الشح الإيكولوجية عن طريق تعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتخفيف انبعاث الغازات الدفيئة والحد من إنتاج النفايات.
  ٢. أهمية الاستثمار في الموارد الطبيعية (الغابات، الزراعة / المياه العذبة، مصايد الأسماك): فهي تعمل على تحسين نوعية وجودة التربة وزيادة العائدات من المحاصيل الرئيسية من جهة، وتحسين الهواء والمياه وترشيد استهلاكها من جهة أخرى.
  ٣. وضع خطط الطاقة المتجدددة وخفض نسبة انبعاث الغازات والكريون وتقدم نموذج طاقة متنوعة ومستدام وجاذب للاستثمارات.

مفردات اختيار الموضوع:

الرغبة في تناول موضوع حديث لغاية إلى جانب أهمية الموضوع باعتباره يتناول دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة في الوطن العربي (مع دراسة وصحفية لحالتي تونس وال سعودية)، وذلك من خلال التعرف على دور الاقتصاد الأخضر في التنمية بقطاعاته المختلفة وهي الزراعة والصناعة،

والمياه، والطاقة، والنقل، والمدن، والمالي، وإدارة النفايات والسياحة. كما سيتم عرض وتقدير التجارب الرائدة في تلك القطاعات في كل من تونس والسعوية، وكذلك المشاكل التي تقابل تلك القطاعات في ظل تطبيق ممارسات الاقتصاد الأخضر، وكيفية التغلب عليها، وتهيئة المناخ المناسب من خلال تنمية وتطوير الموارد البشرية لهذا القطاع، وتوفير التقنية والتكنولوجيا. إضافة إلى القيمة العلمية لهذا الموضوع وإلى محدودية الدراسات والأبحاث التي عنت به. إن ذلك يُشجع ويفتح أمام المهتمين بال المجال مزيداً من الاجهاد ومحاولة إثراء الموضوع في جوانبه النظرية والتطبيقية.

#### منهجية الدراسة:

تفرض طبيعة الموضوع إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على الوصف الدقيق، والتفصيلي للظاهرة للحصول على نتائج علمية بطريقة موضوعية.

### المبحث الأول: الإطار النظري لدراسة خصائص الاقتصاد الأخضر

#### المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الأخضر

في غياب تعريف متفق عليه دولياً للمصطلح "الاقتصاد الأخضر"، استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريفاً عملياً، يفهم بناءً عليه الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنسان الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشح الإيكولوجي.<sup>٣</sup> أما على مستوى عملياتي أكثر، فيمكن إدراك الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يوجّه فيه النمو في الدخل والعملة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تفضي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع الأحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي. هذه الاستثمارات هي أيضاً تكون موجهة بداعي تبني الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، والابتكارات التكنولوجية، وكذلك في حالات كثيرة بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية والقطاعية فيما يضمن أن تكون الأسعار انعكاساً ملائماً للتكليف البيئي.

#### المطلب الثاني: حافز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

إن عملية الانتقال إلى التنمية الخضراء لا تعتبر حدثاً بسيطاً، بل هي عملية طويلة الأمد تكون أساساً برعاية سياسية من قبل الحكومات، وقد جاء التفكير بالتحول إلى الاقتصاد الأخضر نتيجة لخيبات الأمل المتكررة في الاقتصاد العالمي وكثرة الأزمات التي يمر بها اليوم ومنها على سبيل المثال انهيار الأسواق، الأزمات المالية والاقتصادية، ارتفاع أسعار الغذاء، التقلبات المناخية، التراجع السريع في الموارد الطبيعية وسرعة التغير البيئي، وحواجز الانتقال للاقتصاد الأخضر التي تمثل كالتالي<sup>٤</sup>:

- الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تقليل الفقر في المناطق الريفية: حيث أن الاقتصاد الأخضر يساهم في التقليل من نسب الفقر عن طريق الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية والأنظمة الإيكولوجية، الذي سوف يحقق منافع مستقبلية عديدة من رأس المال الطبيعي وبالتالي إمكانية إيصالها إلى الطبقات الفقيرة.
- الاهتمام بالمياه وعدم تلوينها والاجهاد في ترشيد استهلاكها: حيث أن تطوير كفاءة المياه واستخدامها يمكن أن يقلص بشكل كبير استهلاكها كما أن تحسين طرق الحصول عليها سوف يسهم في توفير المياه الجوفية داخل الآبار وأيضاً الحفاظ على المياه السطحية.
- دعم قطاع النقل وخاصة الجماعي: حيث أن تقليل دعم أسعار الطاقة خصوصاً في المنطقة العربية بنسبة ٢٥٪ سوف يوفر أكثر من ١٠٠ مليون دولار خلال ثلاث سنوات، وهذا المبلغ يمكن تحويله إلى تخصيص الطاقة في مجال النقل، وبتضليل ٥٠٪ من قطاع النقل في البلدان العربية فإنه يمكن توفير ما يقرب من ٢٣ مليون دولار سنوياً. كما أن إتفاق ١٠٠ مليون دولار في تخصيص ٢٠٪ من الأبنية القائمة خلال العشر سنوات القادمة يوفر حسب التوقعات أكثر من ٤ مليون فرصة عمل.
- التصدي لمشكلة النفايات الصلبة ومحاولة إعادة تدويرها: يمكن من خلال إعادة تدوير النفايات الصلبة إنتاج الحمض الفسفوري والأسمدة، وإنتج المعادن المركزة، علاوة على الاستخدام المركز للأسمدة في الصناعة التحويلية والزراعة. حيث أن أكثر من ٥٠٪ من هذه النفايات يتم التخلص منها في الماء، والانبعاثات الغازية السامة منها تؤدي إلى تلوث تلك المياه، في حين إذا تم التخلص منها بصورة حسنة عن طريق دفنهما في مدفن صحي أو محاولة تدويرها فإن هذا سيؤدي إلى نظافة البيئة والتقليل من تلك الانبعاثات السامة.

<sup>٣</sup> الأمم المتحدة، ٢٠١١، «الاقتصاد الأخضر»، ورقة نقاش مقدمة من المدير التنفيذي في المنتدى البيئي الوزاري العالمي (الدورة السادسة والعشرون لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة). نيروبي، ٢١ - ٢٤ شباط/فبراير.

<sup>٤</sup> عايدة راضي خنفر، (٢٠١٤)، «الاقتصاد! البيئي! "الاقتصاد! الأخضر!"»، مجلة اسيوط للدراسات البيئية. العدد ٣٩، ص ٥٣ - ٦٣.

- العمل على مضاعفة الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءتها: يمكن القول أن عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر سوف تؤدي إلى انخفاض ملحوظ في انبعاث الغازات السامة المسببة لظاهرة الدفيئة والاحتباس الحراري.

**المطلب الثالث: البيئة المواتية لنمو الاقتصاد الأخضر وأدوار الجهات المعنية**  
كي تستطيع الدول خوض تجربة تحرير اقتصادياتها والتحول إلى الاقتصاد الأخضر، فإنها تحتاج إلى إعداد وتهيئة بيئه تشريعية وقانونية قوية، حيث أن هذا التحول يحتاج إلى برنامج رقابي وسلطة تشريع قانوني وإعادة هيكلة نواحي كثيرة في المجتمع. وتظهر تلك الخصائص للبيئات المواتية لنمو الاقتصاد الأخضر كالتالي:

- دمج كلفة التلوث واستخدام الموارد الطبيعية ضمن الكلفة الإجمالية للسلع والخدمات.
- مراجعة وتحديث القوانين البيئية وتوضيح آليات التنفيذ.
- وضع إستراتيجية وطنية للتنمية الخضراء (تحديد القطاعات ذات الأولوية القابلة للتغير نحو الاقتصاد الأخضر).
- دمج الإستراتيجية البيئية ضمن إطار الخطط الوطنية للتنمية.
- بناء الوعي لدى المستهلك وتعزيز ثقافة أنمط الإنتاج والاستهلاك المستدامة.
- اعتماد سلة من السياسات الداعمة ومرافق الدولة للاستثمارات الخضراء وتحفيز الأنشطة البيئية، وتحفيض الضرائب ... الخ.

**المطلب الرابع: فوائد وأهمية الاقتصاد الأخضر**  
إن للاقتصاد الأخضر أهمية كبيرة وواضحة في الحفاظ على البيئة، حيث أنه يعمل على تحقيق التنمية المستدامة التي تؤدي إلى تمكين العدالة الاجتماعية، وفي ذات الوقت تهتم بالرخاء الاقتصادي. يمكن ذلك من خلال تبني مشروعات تعنى بالاستدامة مثل الإنتاج النظيف، الطاقة المتجدد، الاستهلاك الرشيد والزراعة العضوية<sup>٥</sup> وكذلك تدوير المخلفات مع التقليل من انبعاثات الغازات الضارة، ارتفاع معدلات العمالة ومعدلات النمو الاقتصادي وزيادة الدخل لذلك، تكمن أهمية الاقتصاد الأخضر الذي توضح من خلال خمس مكونات رئيسه وهي:

- الاقتصاد الأخضر محوري لإزالة الفقر وخلق فرص عمل ودعم المساواة الاجتماعية: من ذلك خلق الوظائف ذات الصلة بتوليد الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة وتأهيل حماية النظام البيئي والسياحة البيئية وإدارة النفايات وبالتالي يقدم هذا التحول حلولاً للقضاء على البطالة وبالتالي القضاء على الفقر.<sup>٦</sup>
- التحفيز على النمو الاقتصادي: بظهور استثمارات خضراء كبيرة في قطاعات مثل كفاءة الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة والبنية التحتية الخضراء وإدارة النفايات وغيرها، غير أن هناك من يشكك في قدرة هذا المفهوم على الدفع بعجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام.
- ضمان الأمن الغذائي وحل مشكلة ندرة المياه.
- الحد من استنزاف الثروات الطبيعية: مثل حرق الغاز الطبيعي، باعتباره منتجاً مشتقاً من إنتاج النفط، وهو يساهم في تلوث شديد للهواء وانبعاثات الغازات الدفيئة. فالاقتصاد الأخضر يستبدل الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون أي أن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة تقلل من مخاطر أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة بالإضافة إلى تقديم فوائد تشير إلى أن الطاقة المتجددة تمثل فرصة اقتصادية رئيسية.
- الاقتصاد الأخضر يعطي معيشة حضرية أكثر استدامة وتنقلاً.

## المبحث الثاني: الأطر النظرية للتنمية المستدامة

### المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة ١٩٨٠، لكن تداوله على نطاق واسع لم يحصل إلا بعد أن أعيد استخدامه في تقرير "مستقبلنا المشترك" المعروف باسم "تقرير برونتلاند"، والذي صدر ١٩٨٧ عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، حيث تم تعريفها على أنها: "التنمية التي تسمح بتلبية حاجات أجيال الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". أما منظمة الأغذية والزراعة (FAO) في تقريرها لسنة ١٩٨٩ فقد عرفتها على أنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد

<sup>٥</sup> مولى سكوت كاتو، ٢٠٠٠، «مقدمة في النظرية والسياسة والتطبيق»، - ترجمة علاء الدين إصلاح - مجموعة النيل العربية - ٧٨ ص.

<sup>٦</sup> سارة محسن العتيبي، ٢٠١٣، «الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة»، المؤتمر الدولي السنوي، ٢١، الطاقة بين القانون والاقتصاد، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون ، ٢١-٢٠ ماي ، ص ٩٤-٩٣

الطبيعية بطريقة تضمن تحقيق استمرار إرضاء حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية، أي تلك التنمية التي تحمي الأرض، المياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة ومتاسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية وملائمة من الناحية الفنية<sup>٧</sup> وفي الأخير، وحسب الاقتصادي روبرت سولو Robert Slow ، فإن التنمية المستدامة هي "تلك التي تضمن عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الحالة التي ورثها فهذا الجيل الحالي"<sup>٨</sup>.

بناءً على هذه التعريفات، يمكن أن نعرف التنمية المستدامة على أنها عبارة عن إدارة وحماية الموارد الطبيعية التي تمكن من إشباع حاجيات الأجيال الحالية وتحقيق رفاهيتهم، بما في ذلك القراء منهم، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على إشباع حاجياتهم. بناءً على ذلك، فإن هذه التعريفات أخذت بعين الاعتبار تحديات الحفاظ على الأنظمة البيئية ومحدودية الموارد الطبيعية القابلة للتجدد.

#### المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

من المفروض أن تسعى التنمية المستدامة إلى التوفيق بين الأبعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية<sup>٩</sup>.

- بعد الاقتصادي: ويتعلق بإنتاج ما يغطي جميع حاجيات الإنسان الأساسية ويحسن رفاهيته ومستوى عيشه، وهذا يستدعي تطوير القدرات الإنتاجية والتكنولوجيات المتاحة عبر دعم البحث العلمي وتحفيز المقاولات على الاستثمار، وتبني أساليب الإنتاج والإدارة الحديثة من أجل مساعدة الإنتاجية.

- بعد الاجتماعي: للحفاظ على التراث البيئي العالمي والموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة، يجب إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصادياً للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ الموارد الطبيعية<sup>١٠</sup>.

- بعد البيئي: للحفاظ على التراث البيئي العالمي والموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة، يجب إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصادياً للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ الموارد الطبيعية.

ما تقدم، يمكن اعتبار التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنمية بيئية، وهي قضية مصرية ومستقبلية أيضاً، يؤكّد ذلك أن التنمية في مختلف دول العالم لا تتحقق شروط الاستدامة بوضعها الحالي لأنها تتم على حساب استهلاك واستنزاف الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة.

#### المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة

تسعي التنمية المستدامة من خلال آلياتها إلى تحقيق عدة أهداف منها<sup>١١</sup>:

- تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية لتحقيق حياة أفضل.
- احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئة وعدم الأضرار بها.
- الأمان الغذائي والتغذية الصحية، من خلال دعم الموارد الطبيعية.
- خلق فرص العمل وسبل العيش والنمو العادل.
- ضمان إدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي.
- تحقيق حياة أفضل للسكان و ذلك من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية .
- الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، و جمع ما يكفي من نظم المعلومات على ذات الطابع البيئي للسماح بأجراء تخطيطي أنمائي سليم.

#### المبحث الثالث: دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في تونس

تعتبر تونس من البلاد العربية التي تتخذ من مفهوم الاقتصاد الأخضر فرصة مهمة للحد من المخاطر البيئية وفي نفس الوقت التنمية الاقتصادية ومكافحة البطالة.

<sup>٧</sup> دوناتو رومانو ، ٢٠٠٣ ، «الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، تحت إشراف المركز الوطني للسياسة الزراعية» ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، دمشق ، كانون الأول . ص. ٥٦. على الموقع الإلكتروني : <https://www.geopratique.com/2015/12/napc.html>

<sup>٨</sup> حسن بن إبراهيم المهندسي، ٢٠٠٨، «مؤشرات التنمية الاجتماعية المستدامة في دولة قطر: الواقع والأفاق» ، سلسلة دراسات سكانية ، الطبعة الأولى ، اللجنة الدائمة للإسكان ، الدوحة ، ص. ٣٣.

<sup>٩</sup> مراد ناصر، ٢٠١٠ ، «التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير - عنابة ، مجلة التواصل، العدد ٢٦ ، جوان ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .

<sup>١٠</sup> اللجنة الدائمة للسكان، ٢٠٠٨ ، «تقدير اللجنة الدائمة للسكان ، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ » ، الدوحة، ص ١٤.

<sup>١١</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية. على الموقع الإلكتروني :

### المطلب الأول: الإطار القانوني لمقومات الاقتصاد الأخضر في تونس

تعتبر تونس من الدول العربية القلائل التي قامت بهيئة الأرضية الكفيلة بتبني مفهوم الاقتصاد الأخضر وذلك من خلال سن مجموعة من القوانين التي تراعي البعد البيئي للنمو، وذلك للوصول إلى التنمية المستدامة<sup>١٢</sup>. في هذا السياق، تم وضع الأطر القانونية والحوافز الإقتصادية لتنمية المبادرات البيئية في الخمسة عشرة عاماً الأخيرة. فعلى سبيل المثال تم بعث مبادرة Eco-Lef للنفايات البلاستيكية في عام ٢٠٠١، ومبادرة Eco-Piles للبطاريات الكهربائية في عام ٢٠٠٥، ومبادرة Eco-Zit لزيوت التشحيم في عام ٢٠٠٨، وفي عام ٢٠١٠ أطلق مشروع الإنتاج النظيف في تونس و الذي من أهدافه الأساسية، مساعدة المؤسسات على الامتثال للمواصفات البيئية العالمية من أجل تعزيز دخول الصادرات التونسية للأسوق الأوروبية والتي تمثل معظم الصادرات التونسية من جهة، وخفض استهلاك الطاقة والمياه والسيطرة على التلوث الناجم عن نشاطها من جهة أخرى. والجدير بالذكر أنه بحلول عام ٢٠١١، بلغت المساحة المخصصة للزراعة العضوية ٣٣٠٠٠ هكتار، أي حوالي ٦,٦٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في تونس.

المحافظة على البيئة وبلوغ الاقتصاد الأخضر لن يكون إلا من خلال تهيئته إقليم وإعادة التأهيل البيئي. وهو ما عمدت إليه تونس من خلال المخطط الوطني للهيئة الإقليمية في تونس الصادر عام ١٩٩٤، الذي يعتمد على مبدأ التنمية المستدامة. كذلك مشروع قانون أساسي عدد ٢٠١٨/٦٩ الذي يتعلّق بـ هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة. ويشير تقرير تونس الذي عرض في مؤتمر «ريو + ٢٠» إلى أن من جملة متطلبات الاقتصاد الأخضر، نجد تعزيز الطاقات التجددية، ضمان كفاءة استخدام الطاقة، إعادة تدوير (أو رسكلة) النفايات، فضلاً عن تقوية قطاع الزراعة العضوية، الحد من التلوث الصناعي، و الارتفاع البيئي للمؤسسات<sup>١٣</sup>.

توقع التقرير تعزيز قطاعات إستراتيجية جديدة للنمو الأخضر، تعتمد تقنيات مستحدثة وإجراءات مختلفة على الصعيد الوطني، في مجال الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار الخاص ودعم الاقتصاد الأخضر<sup>١٤</sup>، وعليه تواجه تونس قضايا بيئية ملحة تشمل ندرة المياه، تدهور الأرضي، التنوع الحيوي، وتدهور البيئة الساحلية وتلوث الهواء، لمواجهة التحديات البيئية وفي إطار سعها المتواصل لبناء مستقبل لجيل الحاضر وأجيال المستقبل، تبنت تونس عدة مبادرات في الاستثمارات في الطاقة النظيفة، وتسعي تونس إلى جذب ملياري دولار من الاستثمارات لتمويل ١٩٠٠ ميجاوات من الطاقة التجددية بحلول عام ٢٠٢٢، وتوليد ما يصل إلى ١٧٠٠ ميجاوات من مولدات طاقة الرياح، و ١٥٠٠ ميجاوات أخرى من الطاقة الشمسية الكهروضوئية بحلول عام ٢٠٣٠، وتبنت تونس نهج الاقتصاد الأخضر كمسار من مسارات التنمية المستدامة وتهدف إلى إرساء ركائز نمو اقتصادي إدماجي ذو ابعادات منخفضة للكربون يساهم في المحافظة على البيئة وترشيد استغلال الموارد الطبيعية وتقليل المخاطر البيئية وتحقيق الرفاهة الإنساني. ويمثل إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وحمايتها الركيزة الأساسية للاقتصاد الأخضر ومن أبرز الأولويات الوطنية خلال الفترة القادمة واعتبارها الضامن لاستدامة التنمية.

### المطلب الثاني: دور الاقتصاد الأخضر في تطوير المهن الخضراء والحد من البطالة

يمثل الاقتصاد الأخضر فرصة هامة بالنسبة إلى تونس التي تعاني من معضليتين أساسيتين وهما بطالة الشباب حاملي الشهادات العليا ومنوال التنمية الذي يركز على استغلال مفرط للرأسمال الطبيعي. ويعتبر بعض الخبراء أن الاقتصاد الأخضر جاء لإيجاد حلول لهذه الإشكاليات الكبرى ولتوسيع إمكانية تصور مهن جديدة صديقة للبيئة وذات استهلاك ضعيف للمواد الأولية وتسعي الإرادة السياسية إلى بلورة استراتيجيات تهم مجلل القطاعات فلاحة وبناء وسياحة. فضلاً عن تدعيم المراقبة والمراقبة والتكنولوجيا. وعلى هذا الأساس، سعت الحكومة التونسية إلى إطلاق العديد من المبادرات في إطار التعاون الدولي مع منظمات دولية وإقليمية على غرار الاتحاد الأوروبي، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، لتعزيز التدريب في المهن الخضراء وتدعيم مهارات التصرف البيئي للشركات.

قدرت منظمة العمل الدولية عدد مواطن الشغل الخضراء في تونس بحوالي ١٠٠ ألف موطن شغل في سنة ٢٠١٧. وتتركز في قطاعات المياه ورسكلة النفايات والفلاحة والخدمات. وتشير دراسة اقتصادية أجراها معهد الألفية إلى أن الاستثمار الأخضر بنسبة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي على مدى ٥ سنوات يمكن أن يخلق حوالي ٣٠٠ ألف موطن شغل مباشر في تونس في قطاعات البناء والفلاحة والطاقة<sup>١٥</sup>.

<sup>١٢</sup> مخطط التنمية ٢٠٢٠-٢٠١٦ - المجلد الأول- الحكومة التونسية، على الموقع الإلكتروني:

[http://www.mdici.gov.tn/wp-content/uploads/2017/06/Volume\\_Global.pdf](http://www.mdici.gov.tn/wp-content/uploads/2017/06/Volume_Global.pdf)

<sup>١٣</sup> عرف هذا المؤتمر بـ«قمة الأرض» عقد تحت إشراف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD) من ٢٠ إلى ٢٢ يونيو ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو، في البرازيل، حيث كان من المنتظر أن يركز هذا المؤتمر على «الاقتصاد الأخضر» و«الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة»، ولكن الخلافات سرعان ما برزت في هذين الموضوعين، بحيث كانت نتيجة مؤتمر هي إطلاق عملية تؤدي إلى إنشاء الأهداف المنشودة للتنمية المستدامة.

<sup>١٤</sup> المنتدى العربي للبيئة والتنمية، ٢٠١٢، «تمويل التنمية المستدامة في البلدان العربية»، على الموقع الإلكتروني:

<sup>١٥</sup> شكري بن منصور، ٢٠٢٠، «تونس لا تستغل جميع مواردها في الاقتصاد الأخضر»، مقالة نشرت بجريدة الصحافة اليوم، الصادرة يوم الأحد ٤ أكتوبر ٢٠٢٠.

ترمي الإستراتيجية التونسية لل الاقتصاد الأخضر إلى تطوير أنشطة اقتصادية جديدة في عديد المجالات على غرار الفلاحة البيولوجية والسياحة البيولوجية والنقل المستدام والبنية التحتية المستدامة والبناء الإيكولوجي والصناعات والخدمات الخضراء وغيرها. ويتأتي تطوير هذه الأنشطة عبر تدعيم النجاعة الطاقية واستخدام الطاقات المتجددة والاقتصاد المستعملة والتصرف في النفايات. وتقدر الكلفة الجملية لهذه الدراسات المنجزة في إطار الإستراتيجية الوطنية لل الاقتصاد الأخضر بحوالي ٣٣ مليار دينار تونسي سوف تساهem في خلق قرابة ٢٦٣ ألف موطن شغل إضافي في أفق سنة ٢٠٣٠ منها ٢٠٠ ألف فرصة عمل قارة. كما أنها ستتمكن وفق نفس التقديرات من تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة إلى حوالي ١٤٨ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون.

وتعتبر الفلاحة من أكثر القطاعات القادرة على توفير أكبر عدد ممكّن من مواطن الشغل القارة (أي حوالي ٧٥ ألف موطن شغل) ليه قطاع الصناعة بـ ٣٧ ألف موطن فالمجال الغابي بـ ٣٠ ألفاً. أما المجال الطاقي، فيستوجب توفير النصيب الأوفر من الاستثمارات المقدرة قيمتها بـ ١١ مليار دينار، ولكنه لا يوفر سوى نسبة ضئيلة من مواطن الشغل القارة مقارنة ببقية القطاعات الأخرى.

### **المطلب الثالث: دور الاقتصاد الأخضر في تعزيز السياحة البيئية**

تعد صناعة السياحة في تونس، واحدة من مصادر الدخل ومصادر العملة الصعبة في البلاد؛ وظهرت معالم تراجع الرحلات من الخارج بغضّ الترفيه منذ ٢٠١٣، سريعاً على اقتصادها المحلي بشكل حاد نتيجة الأوضاع الأمنية في البلاد، وتفجيرات طالت معالم سياحية<sup>١٦</sup>.

أما عن خصائص "السياحة الإيكولوجية" في تونس فيمكن القول بأنها مرتكزة على مكونات الطبيعة أو على المنظومات الطبيعية مثل الحدائق الوطنية والغابات وغيرها، تعتبر من روافد السياحة البيئية في تونس. وتحتوي تونس على ٤٤ محمية تختزل إمكانات هامة للنهوض بالقطاع السياحي البيئي في البلاد. تستوجب السياحة البيئية توفر الاستثمار اللازم لتأهيل المناطق الموجودة فيها، وتحسين أو بناء البنية التحتية اللازمة لتسهيل وصول السياح إليها.

بدأت السياحة البيئية التونسية تحظى باهتمام المستثمرين المحليين والدوليين، على الرغم من أنها ما تزال في أول خطواتها بعد إدراجها في العقد الأخير ضمن التوجهات الإستراتيجية للبلاد من خلال إنشاء مراكز ترفيهية تمنّع عنانة خاصة للجانب البيئي في الأنشطة السياحية الترفيهية. وتعتبر هذه التوجهات خطوة تجسس الاهتمام المتزايد لمستثمري القطاع الخاص نحو السياحة البيئية.

وفقاً لبيانات وزارة البيئة التونسية، فإن مصطلح "السياحة الخضراء" أو "السياحة البيئية"، المعتمد في البلاد منذ عقود، يقترب بجملة من المبادرات أهمها أنه منتج سياحي مسؤول ذو تأثيرات محدودة على البيئة، كما أنه يضفي فوائد للمجتمعات المحلية، ويكرس مفهوم السياحة المستدامة، وبدت في أول الأمر فكرة استقطاب اهتمام السواح - الذين تعودوا في معظم الأحيان على ارتياح المناطق والمجتمعات السياحية المنتشرة في عدد من المدن الساحلية التونسية - صعبة التجسيد. لقد كانوا يستغربون من وجود مركز ترفيهي في غابة كانوا إلى وقت قريب "يخشون اقتحامها حتى في وضح النهار. ولكنهم أصبحوا مدربين جيداً أهمية المحافظة على البيئة، وذلك من أجل سلامتهم وسلامة أبنائهم".

تكمّن المعادلة الصعبة في تقديم خدمات قادرة على جذب الزوار، وبأسعار تناسب مع قدراتهم الشرائية، على أن يتم كل ذلك في إطار يفهم التأثيرات السلبية للتلوث وغيره من الأضرار البيئية الأخرى.

### **المبحث الرابع: واقع الاقتصاد الأخضر في العربية السعودية**

بدأت العربية السعودية حديثاً بتعزيز عملية التثقيف المجتمعي بأهمية البيئة والاستدامة وكيفية الوصول لل الاقتصاد الأخضر وتطوير برامج تأهيلية من أجل إعداد قيادات وطنية ترعى التغيير نحو الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وكذلك تعزيز التعاون العلمي وبناء نظم لشراكات دولية وإقليمية ووطنية مع المنظمات الدولية والجهات المتخصصة ذات العلاقة بهدف نقل الخبرات والتقنيات النظيفة الحديثة الداعمة لل الاقتصاد الأخضر، وتخطيط وإنتاج ومارسة سلوكيات تنمية محفزة ومستدامة تعتمد التكامل مع الرؤية الوطنية للتنمية في جميع أبعادها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وتعزز من فرص القطاع الخاص في تحمل مسؤوليته الوطنية والمجتمعية والبيئية.

### **المطلب الأول: أهمية وضع وتعزيز نظم رقابية معتمدة ومعايير بيئية موثقة لتركيز أسس الاقتصاد الأخضر**

سعت العربية السعودية إلى حث المدن والمؤسسات والشركات على وضع وتعزيز نظم رقابية معتمدة ومعايير بيئية موثقة وتحفيز جميع الجهات على الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة وبناء نظم الإنذار المبكر وتحديد استراتيجيات إدارة المخاطر لمواجهة الكوارث والمخاطر المحتملة، والالتزام

<sup>١٦</sup> نizaroui Khouan - عبد الكريم جدي - عبد المجيد مامون، ٢٠١٩، «الاقتصاد الأخضر الباب الملكي للتنمية المستدامة: تجربة تونس»، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي حول التجارة الدولية بعنوان "الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية" ٢-٣ ديسمبر . جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي - الجزائر.

كذلك بمعايير الاستدامة ومراعاة أنظمة البناء الأخضر في جميع المشاريع الحكومية ومشاريع الأعمال واستخدام التكنولوجيا الحديثة الصديقة للبيئة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وافتزانت الأشياء في بناء المدن الصناعية والذكية.

في مجال تنفيذ عدداً من السياسات الناجحة، بدأ الإهتمام مؤخراً بمفهوم "إعادة تدوير النفايات" في العربية السعودية حيث تنتج المملكة ما يقارب ١٥ مليون طن من النفايات البلدية الصلبة سنوياً بمعدل ١,٤ كيلوغرام لكل شخص ومن المتوقع أن يتضاعف هذا العدد (مع ازدياد التعداد السكاني في المملكة بنسبة ٣,٤ %) بحلول العام ٢٠٣٣ م إلى ٣٠ مليون طن سنوياً. كما يعتبر التدوير في بداية مراحله في المملكة العربية السعودية، حالياً تتركز أعمال التدوير حول إعادة تدوير المعادن والورق المقوى والذي يشمل ١٥-١٠ % من مجمل النفايات المجمعة من القطاع غير الرسمي، حيث يقوم عمال النظافة بفرز النفايات القابلة للتدوير من حاويات القمامات الموزعة في المدن، التي تصل ذروة التدوير في بعضها إلى حوالي ٣٠ % من مجمل النفايات في بعض المدن.

### المطلب الثاني: الاقتصاد الأخضر عامل لتنوع الاقتصاد وتطوير الطاقات المتجددة

يشهد قطاع الطاقة المتجددة في المملكة اليوم تطورات ملحوظة إذا ما قورن بالسنوات الماضية، يأتي ذلك في ظل التحول الذي يمر به القطاع على مستوى السياسات الحكومية، التي تنظر إلى السوق الطاقة المتجددة باعتبارها أحد القطاعات الواعدة بالفرص الاستثمارية المتنوعة.

من خلال تبني المملكة العربية السعودية رؤية "٢٠٣٠"، سعت إلى تنوع الاقتصاد بحيث لا يبقى معتمداً على السلع ذات القيمة المضافة المنخفضة والتي تتأثر بشكل سريع بتقلبات السوق العالمي. كما شمل ترکيز على تطوير الاقتصاد الأخضر وإعادة ترتيب الأولويات في سياسة الاقتصادية والنفطية، حيث تتجه المملكة بشكل حديث نحو الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على النفط وفقاً لتقرير بتروليوم إيكونوميست الدولي<sup>١٧</sup> الذي أشار إلى ارتفاع الوعي بالقضايا البيئية وال الحاجة إلى الحد من استهلاك الطاقة في أغلب دول الشرق الأوسط و منها إلى مشاركة دول الخليج في عملية تدريجية لإعادة تسعير الطاقة وتحسين سياسات كفاءة الطاقة ووضع استراتيجيات وطنية للحد من انبعاثات الكربون في ضوء نمو الطلب المحلي على الموارد الهيدروكربونية. وفي هذا المجال، تم إنشاء مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة تحت وزارة الطاقة في عام ٢٠١٧ وذلك لتحقيق أهداف البرنامج الوطني للطاقة المتجددة تماشياً مع رؤية "٢٠٣٠" اعتماداً على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مثل مشروع سكانا للطاقة الشمسية ومشروع دومة الجندي لطاقة الريح الذي يهدف تقليل الاعتماد على النفط ومستقاته في إنتاج وتوليد الكهرباء والوصول تدريجياً إلى مرحلة الاعتماد الكلي على الطاقة البديلة المتجددة.

إن قناعة السعودية بقيمة التنوع في صناعات الطاقة، وإدراك أن تنمية الطاقة المتجددة لن يؤثر سلباً في إنتاج النفط الخام ولا في الاستهلاك المحلي للهيدروكربونات، ولكن بدلاً من ذلك يمكن أن يؤدي ذلك إلى ازدهار صناعات الطاقة التي يمكن أن تسهل بعد ذلك في نقل التكنولوجيا المتقدمة ونمو قطاع الوظائف غير النفطية وتعزيز الحياة في اقتصاد قائم على المعرفة فضلاً عن تعزيز الروابط مع جميع أنحاء العالم.

تجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية كانت مشاركاً نشطاً في مفاوضات المناخ الدولي وحتى قبل مفاوضات باريس قامت المملكة بتحفيض انبعاثاتها الكربونية منذ أوائل عام ٢٠١٠، من خلال إستراتيجية متعددة الجوانب للحد من استهلاك الطاقة من الهيدروكربونات المحلية وتنفيذ مشاريع كفاءة الطاقة والاستثمار في نشر الطاقة المتجددة وخفض تسرب الميثان، وفي عام ٢٠١٧ وقعت وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية اتفاقية مراقبة انبعاثات الكربون مع وزارة الطاقة الأمريكية.

في الأخير، نؤكد على أهمية تطوير التنظيم القانوني للطاقة المتجددة وأثره على تشجيع استثماراتها في المملكة العربية السعودية، فهذا التنظيم يسعى على تنظيم وحماية قطاع الطاقة المتجددة في المملكة من مخاطر الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن كون غياب هذا التشريع يقف عائقاً حقيقياً أمام تشجيع الاستثمارات الخاصة بمجال الطاقة المتجددة وهو ما يمس تحقيق التموي المستدام في الدولة من خلال استخراج وتنمية مصادر أخرى للطاقة، وأثرها على عناصر التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.<sup>١٨</sup>

### المطلب الثالث: مساهمة الجامعات السعودية في بناء الاقتصاد الأخضر

تعتبر الجامعة من أهم الوسائل المتاحة لدى الجهات الحكومية في حراك تنمية العنصر البشري وتطوير المعرفة في المجتمع. وبما أن عصرنا تتعدد فيه جملة من الاهتمامات المتباينة أحياناً، نظراً لحزمة من التغيرات المستمرة: اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وتقنولوجية؛ فإن ذلك سيفرض - لا محالة - على الجامعة القيام بوظائف متعددة ومتباينة الجوانب، والتي من تستطيع من خلالها تحقيق التنمية المستدامة.

<sup>١٧</sup> تقرير بتروليوم إيكونوميست الدولي الصادر في ٧ يناير ٢٠١٩. على الموقع الإلكتروني:

[https://www.petroleum-economist.com/media/6150/lng\\_report\\_2019\\_v3.pdf](https://www.petroleum-economist.com/media/6150/lng_report_2019_v3.pdf)

<sup>١٨</sup> سارة بنت محسن العتيبي، ٢٠١٨، «تطور السياسات الحكومية في دعم قطاع الطاقة المتجددة السعودي»، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ديسمبر .

تمثل هذه الوظائف في مجموعة من المهام بأبعاد إستراتيجية: تكوين الطلبة الجامعيين، وإجراء البحوث العلمية والتجريبية. إجراء لقاءات علمية مباشرة وغير مباشرة. المساهمة الجادة والفعالة في تكوين النخب التي تساهم في حل المشكلات الحيوية القائمة والمستقبلية بأبعاد إستراتيجية توقعية. وتمثل الوظيفة الأخيرة في توطيد علاقتها بالمحيط والعمل على خدمته وتنميته. على سبيل الذكر يمكن الإشارة إلى دور جامعة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا في إصدار الأبحاث المتعلقة بالبيئة وإيجاد حلول للمشاكل البيئية القائمة وتأسيس صناعة تقنية بيئية متقدمة تعزز مكانة المملكة التنافسية في الأسواق العالمية.

كما تسعى الجامعات السعودية إلى تحقيق أدوارها في التنمية المستدامة وتركيز أسس الاقتصاد الأخضر وذلك بالعمل على إنشاء قسم الاقتصاد الأخضر إضافة إلى دمج موضوع الاستدامة في مناهجها التعليمية والبحثية من خلال ربط البحث الأكاديمي بممارسات الاستدامة. كما بادرت بإنشاء العديد من المبادرات وإقامة المؤتمرات والمنتديات وتوقيع الاتفاقيات العالمية وضع البرامج التوعوية البيئية وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة. و تظهر أهمية هذه المؤتمرات الأكاديمية لبناء اقتصاد أخضر في مشاركة فيه عدد من رؤساء الجامعات ومسؤولو وخبراء التعليم العالي والاقتصاد من دول الخليج والوطن العربي، حيث يتم البحث عن كيفية وضع آلية لحث الشركات والمؤسسات على الاهتمام بالاقتصاد الأخضر عند وضع السياسات الاقتصادية ومسؤولياتها الاجتماعية والبيئية تجاه مجتمعاته، وطرح المبادرات وبيان دور المرأة في بناء الاقتصاد الأخضر.

#### **الخاتمة:**

إن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يعني الاعتماد على قطاعات خضراء لا تضر بالبيئة، وتطوير ابتكارات بيئية وإنشاء أسواق جديدة، حيث يعمل الاقتصاد الأخضر عبر ثلاثة أبعاد هي:

- الاعتبارات الاقتصادية
- العدالة الاجتماعية
- والحفاظ على الموارد الطبيعية بهدف استغلالها استغلالاً مستداماً.

لذلك يعتبر التحول إلى الاقتصاد الأخضر أداة أساسية لمواجهة التحديات البيئية وتوفير فرص عمل نظيفة عن طريق الاستثمارات الخضراء التي تسهم في تحسن الأداء الاقتصادي على المدى الطويل. وبينت بعض التجارب التي خاضتها تونس في الاقتصاد الأخضر إمكانية تطبيق هذا النموذج وقدرتها على تحقيق نتائج إيجابية في تخفيف حدة الفقر، وتخفيف معدلات البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية وخططها الطموحة نحو الاقتصاد الأخضر في تبنيها لمشاريع عملاقة لتوليد الطاقة من مصادر الطاقة البديلة سواء الطاقة الشمسية أو توليد الطاقة من المحركات الهوائية وذلك لتحقيق أمن واستدامة الطاقة وحماية البيئة والتي هي أحد الأهداف الإستراتيجية في الرؤية المستقبلية (٢٠٣٠).

#### **النتائج:**

بالتأكيد أن التجارب سواء في العربية السعودية أو في تونس في مضمون الاقتصاد الأخضر تعد من التجارب الجيدة في الوطن العربي التي يمكن الاستفادة منها.. إلا أن الطريق ما زال في بدايته للتحول إلى اقتصاد أخضر شأنهما شأن مختلف الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فعلى الرغم من أهمية هذه المجهودات المبذولة، إلا أننا نعتبر أن البلدان لا يستغلان جميع مواردها في الاقتصاد الأخضر، وهو ما ينعكس بتصيد خسارة العديد من الفرص في هذا المجال.

ولعل النقطة المضيئة في التجربة التونسية تتلخص في تبني فكرة السياحة البيئية التي تستوجب توفير الاستثمار اللازم لتأهيل المناطق الموجودة فيها، وتحسين أو بناء البنية التحتية الازمة لتسهيل وصول السياح إليها، بينما الطابع الابتكاري في تجربة العربية السعودية يمكن في تبني لخطط الطاقة المتتجدد وخفض نسبة ابعاث الغازات والكريبون وت تقديم نموذج طاقة متنوع ومستدام وجاذب للاستثمارات. فالتنوع في صناعات الطاقة، وإدراك أن تنمية الطاقة المتتجدة لن يؤثر سلباً في إنتاج النفط الخام ولا في الاستهلاك المحلي للميبروكربونات يمكن أن يؤديان إلى ازدهار صناعات الطاقة التي يمكن أن تسهل بعد ذلك في نقل التكنولوجيا المتقدمة ونمو قطاع الوظائف غير النفطية وتعزيز الحياة في اقتصاد قائم على المعرفة فضلاً عن تعزيز الروابط مع جميع أنحاء العالم. وعلى هذا الأساس، يمكن أن نقر بأن التجربتين متكمالتان.

#### **الوصيات:**

بناء على هذه العناصر نقترح ضرورة مواصلة اهتمام حكومتي البلدين تونس والعربـيةـ السـعـودـيةـ بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر ووضع رؤية أو إستراتيجية لدعم عناصره، من خلال:

- إصدار حزمة من الحوافز للاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر عبر تسهيل الإجراءات تأسيس هذه المشروعات، وصياغة القوانين المنظمة للنشاطات الاقتصادية النظيفة.

- تنمية دور المجتمع والمؤسسات الجامعية في الدعم المعرفي وتعزيز برامج التثقيف المجتمعي حول الأنشطة بيئياً.
  - السعي إلى إشراك المؤسسات المالية لتمويل مشروعات الاقتصاد الأخضر، وإنشاء بنوك مختصة بتمويل هذا النوع من الاستثمارات.
  - التكامل والتنسيق بين الدول والاستفادة من التجارب الناجحة ومحاولة تعليمها.
- كما نؤكد على أهمية تعزيز الشراكة بين الدولتين في مجال الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، وضبط آليات التعاون بينهما في المجال البيئي لاسيما في ما يخص تبادل الخبرات وقطاع الطاقة المتتجدد والتصرف في النفايات وتكنولوجيا البيئة بما يخدم المصلحة المشتركة.

#### المراجع:

١. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (٢٠١١). "نحو اقتصاد أخضر : مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر-مراجع لواضعى السياسات." نيروي. على الموقع الإلكتروني: [https://www.uncclearn.org/wp-content/uploads/library/unep119\\_arb\\_0.pdf](https://www.uncclearn.org/wp-content/uploads/library/unep119_arb_0.pdf)
٢. الحكومة التونسية. "مخطط التنمية ٢٠٢٠-٢٠١٦ المجلد الأول: المحتوى الجملي". على الموقع الإلكتروني: [http://www.mdici.gov.tn/wp-content/uploads/2017/06/Volume\\_Global.pdf](http://www.mdici.gov.tn/wp-content/uploads/2017/06/Volume_Global.pdf)
٣. خضر، أحمد. "الاقتصاد الأخضر مسارات بديلة إلى التنمية المستدامة- ملف مجلة العلوم والتكنولوجيا". مرسى من دكتور رأفت ميسال. معهد الكويت للأبحاث. على الموقع الإلكتروني: <https://arabhumansecuritynetwork.files.wordpress.com/2013/08/d8a7d984d8a7d982d8aad8b5d8a7d984d8a3d8aed8b6d8b1-d98ad988d985-d8a7d984d8a8d98ad8a6d8a9-d8a7d984d8b9d8a7d984d985d98a-2012-d985.pdf>
٤. خنفر، عايدة راضي. (٢٠١٤). "الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر". مجلة أسيوط للدراسات البيئية: العدد .٣٩
٥. العتيبي، سارة محسن. (٢٠١٣). "الطاقة المتتجدة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة". المؤتمر الدولي السنوي ٢١. الطاقة بين القانون والاقتصاد، جامعة الإمارات العربية المتحدة. كلية القانون. ٢١-٢٠ مאי.
٦. كاتو، مولى سكوت. (٢٠١٠). "مقدمة في النظرية والسياسة والتطبيق". ترجمة علاء الدين إصلاح. مجموعة النيل العربية .
٧. كمون، نيازي، عبد الكريم، عبد المجيد، مأمون. (٢٠٠٩). "الاقتصاد الأخضر الباب الملكي للتنمية المستدامة : تجربة تونس"، ورقة البحثية قدمت في الملتقى الدولي حول التجارة الدولية بعنوان "الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية". ٣-٢ ديسمبر. جامعة الشهيد حمزة لخضر - الوادي - الجزائر.
٨. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لغرب آسيا. (٢٠١٠). "مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر الإطار المفاهيمي". الجهود العالمية وقصص النجاح.
٩. اللجنة الدائمة للسكان. (٢٠٠٨). "报 告 员 员 会 为 了 人 口 而 工 作 二〇〇七" .
١٠. المعهد العربي للتخطيط بالكويت. (٢٠١٨). "报 告 员 员 会 为 了 人 口 而 工 作 二〇一八-٠٣" .
١١. المهندسي، سن بن إبراهيم. (٢٠٠٨). "مؤشرات التنمية الاجتماعية المستدامة في قطر(الواقع والأفاق)". سلسلة دراسات سكانية. الطبعة الأولى. اللجنة الدائمة للإسكان، الدوحة.
١٢. ناصر، مراد. (٢٠١٠). "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير. مجله التواصل: العدد ٢٦ .



## The green economy to meet the challenges of sustainable development (comparative study of experiences of Tunisia and Saudi Arabia)

**Ziad Akroud**

Associate Professor of Economic Sciences, King Khalid University College of Business, KSA  
 zakrout@kku.edu.sa

**Niazi Cumin**

Associate Professor of Economic Sciences, University of Sfax, Tunisia  
 Niazi.KAMMOUN@gmail.com

Received: 17/7/2020 Revised: 7/9/2020 Accepted: 18/11/2020 DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2021.10.1.2>

**Abstract:** This paper has been prepared to provide an accurate analysis of the characteristics of the paper. The experiences of Tunisia and Saudi Arabia in the field of green economics. They are considered good experiences in the Arab world that can be used by each government to develop a strategy that contributes to strengthening the rational management of water resources and to achieve conformity with laws. Environmental support in ecology. The point of light in the Tunisian experience is to adopt the idea of environmental tourism, which requires investment to rehabilitate its areas and to improve or build the infrastructure necessary to facilitate tourists' access to them. The innovative nature of the Saudi Arabian experience lies in adopting renewable energy plans, reducing emissions and carbon, and providing a diverse, sustainable and attractive energy model for investments. While these efforts are important, we consider that countries do not exploit all their resources in the green economy and are therefore losing many opportunities in this area. We therefore believe it is in the interest of strengthening the partnership between the two countries in the area of investment in the green economy and of adjusting their cooperation mechanisms in the environmental field, especially in terms of sharing experiences, the renewable energy sector, waste disposal and environmental technology in the common interest. The adoption of the green economy requires that investments be directed at the optimal and most effective use of natural resources in order to increase their economic revenues, create jobs, deliver benefits to all segments of society, while preserving the environment and ensuring that natural resources are sustainable in regeneration.

**Keywords:** Green economy; Sustainable Development; Rational Natural Resource Management; Green Investments; Tunisia; Saudi Arabia.

### References:

- [1] Al'tyby, Sarh Mhsn. (2013). "Altaqat Almtjddh Wdwrha Fy Thqyq Altnmyh Almstdamh Fy Dwlt Alemarat Al'rbyh Almthdh". Alm'tmr Aldwly Alsnwy 21. Altaqh Byn Alqanwn Walaqtsad, Jam't Alemarat Al'rbyh Almthdh. Klyt Alqanwn. 20-21 May.
- [2] Brnamj Alamm Almthdh Llby'h. (2011). "Nhw Aqtsad Akhd़: Msarat Ela Altnmyh Almstdamh Walqda' 'a Alfqr-Mrj' Lwad'y Alsyasat". Nyrwby. 'la Almwq' Alelktrwny: [https://www.uncclearn.org/wp-content/uploads/library/unep119\\_arb\\_0.pdf](https://www.uncclearn.org/wp-content/uploads/library/unep119_arb_0.pdf)
- [3] Alhkwmh Altwnsyh. "Mkhtt Altnmyh 2016-2020 Almjld Alawl: Almhtwa Aljmly". 'la Almwq' Alelktrwny: [http://www.mdici.gov.tn/wp-content/uploads/2017/06/volume\\_global.pdf](http://www.mdici.gov.tn/wp-content/uploads/2017/06/volume_global.pdf)
- [4] Katw, Mwlla Skwt. (2010). "Mqdmh Fy Alnzryh Walsyash Waltbyq". Trjmt 'la Ahmd Eslah. Mjmw'h Alnyl Al'rbyh .

- [5] Khdr, Ahmd. "Alaqtsad Alakhdr Msarat Bdylh Aly Altnmyh Almstdamh- Mlf Mjlt Al'lwm W Altknwlwjya". Mrsl Mn Dktwr Raft Mysal. M'hd Alkwyt Llabhath. 'la Almwq' Alelktrwny:  
<https://arabhumansecuritynetwork.files.wordpress.com/2013/08/d8a7d984d8a7d982d8aad8b5d8a7d8af-d8a7d984d8a3d8aed8b6d8b1-d98ad988d985-d8a7d984d8a8d98ad8a6d8a9-d8a7d984d8b9d8a7d984d985d98a-2012-d985.pdf>
- [6] Khnfr, 'aydh Rady. (2014). "Alaqtsad Alby'y "Aleqtsad Alakhdr". Mjlt Asywt Lldrasat Alby'yh: Al'dd 39.
- [7] Kmwn, Nyazy, Jdyd, 'bd Alkrym, 'bd Almjyd, Mamwn. (2009). "Alaqtsad Alakhdr Albab Almlky Lltnmyh Almstdamh: Tjrbt Twns", Wrqt Albhthyh Qdmt Fy Almltqa Aldwly Hwl Altjarh Aldwlyh B'nwan "Alatjahat Alhdythh Lltjarh Aldwlyh Wthdyat Altnmyh Almstdamh Nhw R'a Mstqblyh Wa'dh Lldwl Alnamyh". 2-3 Dysmbr. Jam't Alshhyd Hmh Lkhdr – Alwady – Aljza'r.
- [8] Alljnh Alaqsadyh Walajtma'yh Llamm Almtdh Lghrb Asya. (2010). "Mfahym Wmbad" Alaqsad Alakhdr Aletar Almfahymy". Aljhwd Al'almyh Wqss Alnjah.
- [9] Alljnh Alda'mh Llskan. (2008). "Tqryr Alljnh Alda'mh Llskan- 2007 "
- [10] Alm'hd Al'rby Ltkhtyt Balkwyt. (2018). "Tqryr Altnmyh Al'rbyh", Alesdar 03 -2018.
- [11] Almhndy, Sn Bn Ebrahym. (2008). "M'eshrat Altnmyh Alajtma'yh Almstdamh Fy Qtr(Alwaq' Walafaq )". Slslt Drasat Skanyh. Altb'h Alawla. Alljnh Alda'mh Lleskan, Aldwhh.
- [12] Nasr, Mrad. (2010). "Altnmyh Almstdamh Wthdyatha Fy Aljza'r", Klyt Al'lwm Alaqsadyh W'lwm Altysyr. Mjlt Altwasl: Al'dd 26.